العرب
الخميس 2021/11/18
السنة 44 العدد 12244

التعنّت في منح المساعدات للبنان يضعف الدولة والجيش معا

دعم الجيش يعزز حضوره أمام حزب الله

حذر ساسة لبنانيون من مغبة اشتراط منح المساعدات المالية والعسكرية للبنان بفرض قيود على حزب الله، إذ أن ذلك سيضعف الدولة اللبنانية ومؤسستها العسكرية بدرجة أولى ولن يمس من قدرات حزب الله الذي تموله إيران.

آخر حصون اللبنانيين

بيروت – قالت مصادر لبنانية إن التزمّت في منح المساعدات للبنان بتعلة مواجهة نفوذ حزب الله ومحاصرته يضعف الدول اللبنانية وجيشها معا، في ظل وجود تمويل إقليمي مالي ولوجستي للحزب الذي يملك ترسانة أسلحة تفوق أحيانا قدرات الجيش اللبناني.

وأكد هؤلاء على ضرورة مواصلة دعم لبنان ماليا وعسكريا دون شروط مسبقة في هذه الفترة الحساسة من أجل الحيلولة دون انهيار المؤسسة العسكرية اللبنانية الضامن الأخير لاستقرار لبنان وأمنه المجتمعي.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية الأربعاء إن مسؤولين إسرائيليين طلبوا من مندوبة واشنطن لدى الأمم المتحدة السفيرة ليندا توماس غرينفيلد اشتراط منح المساعدات الأميركية للبنان بعدة بنود تتعلق بفرض قيود على حزب الله.

وبدأت السفيرة غرينفيلد الإثنين سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين إسرائيليين قبل أن تتوجه الأربعاء إلى الأراضي الفلسطينية للقاء مسؤولين هناك.

> مسؤولون إسرائيليون يطلبون من واشنطن اشتراط منح المساعدات للبنان بعدة بنود تتعلق بفرض قيود على حزب الله

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن المسؤولين الإسرائيليين (لم تسمهم) طلبوا من غرينفيلد أن تتضمن تلك الشروط إبعاد عناصر حزب الله عن الحدود مع إسرائيل، وأن يتعهد الجيش اللبناني بالعمل على "تصعيب" إنتاج التنظيم للصواريخ الدقيقة ومنع تهريب السلاح له من خارج لبنان.

وتابعت "بعد ورود أنباء عن ترك جنود للجيش اللبناني تخشى إسرائيل من أن الأسلحة الأميركية التي سيتم تزويده (الجيش اللبناني) بها سوف تتسرب إلى حزب الله وتستخدم ضد الجيش الإسرائيلي". كما طالب المسؤولون الإسرائيليون غرينفيلد بالتدخل لتكثيف جهود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة "يونيفيل" لمراقبة الأراضي في جنوب لبنان التي يسيطر عليها حزب الله.

وينظر إلى الجيش اللبناني منذ فترة طويلة على أنه مؤسسة تمثل نموذجا نادرا يجسد الوحدة والفخر الوطنيين. وأدى انهيار الجيش في بداية الحرب الأهلية عندما انقسم وفقا لانتماءات طائفية إلى تسريع انزلاق لبنان نحو سيطرة الميليشيات.

وكثفت القوى الدولية مؤخرا وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا دعمها العسكري واللوجستي للجيش اللبناني لعدة اعتبارات على رأسها تعزيز سيادة الدولة ومنع انهيار آخر حصن آمن للبنانيين، إلا أن الدعم الغربي موجه أيضا لمواجهة تنامي قدرات حزب الله العسكرية التي قد يستغلها لفرض أجنداته الداخلية والإقليمية.

ويقول مراقبون إن اندفاعة الغرب لمساعدة المؤسسة العسكرية في لبنان الذي يعاني من صعوبات مالية خانقة تهدد بانهياره، تعبر عن مخاوف دولية من أن تتسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي لم تع الأطراف السياسية خطورتها إلى الآن في تفكك الحصن الأخير لأمن اللبنانيين في ظل أجندات داخلية وخارجية تتربص باستقرار البلاد.

وتتطلع الدول الغربية إلى دور أكبر للمؤسسة العسكرية اللبنانية نظرًا إلى ما تتمتع به من تقدير من كافة القوى السياسية في الداخل اللبناني، وستكون الدعائم الأساسية لذلك الدور ترجيح كفة الردع العسكري للدولة في مواجهة تنامي قدرات حزب الله العسكرية لمنع أي ضغوط من الحزب لتحقيق مصالح سياسية في الداخل اللبناني أو تجاه ملفات إقليمية.

وقال مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن إدارة بايدن ترغب في تفعيل قدرات الجيش اللبناني للتصدي لحزب الله واحتواء نفوذ إيران في لبنان.

وأوضح المسؤول أن إدارة بايدن تدرك أن طهران تؤدي دورا فاعلا ومؤثرا في لبنان عبر تنظيم حزب الله، وهي بالتالي ستبقى متمسكة بنفوذها في هذا البلد على رغم التقارب الممكن حصوله على مستوى المحادثات غير المباشرة مع طهران والمتعلقة بملفها النووي.

وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن فريق إدارة بايدن الأمني يرغب في تفعيل قدرات الجيش اللبناني بهدف التصدي لتنظيم حزب الله المدرج على لائحة الإرهاب في واشنطن ومنع سقوط المؤسسات الأمنية اللبنانية بيد التنظيم.

وتنامى الاستياء في صفوف قوات الجيش بسبب انهيار العملة الذي أدى إلى محو أغلب قيمة رواتبهم. وانخفضت قيمة الليرة اللبنانية 90 في المئة منذ أواخر 2019 في انهيار مالي يشكل أكبر تهديد لاستقرار لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990.

وحذر قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون من أن الأزمة الاقتصادية وضعت الجيش على شفا الانهيار.

ويؤكد مراقبون أن الاستجابة العاجلة إلى احتياجات الجيش اللبناني تعكس رغبة القوى الدولية في تفعيل قدرات المؤسسة العسكرية اللبنانية للتصدي لحزب الله واحتواء نفوذ طهران في البلاد.

ووقع الرئيس الأميركي جو بايدن مذكرة رئاسية مؤخرا تسمح لوزير الخارجية أنتوني بلينكن بمنح مساعدات فورية للجيش اللبناني بقيمة 47 مليون دولار.

ووجه بايدن بسحب ما يصل إلى 25 مليون دولار من السلع والخدمات من مخزون وموارد أي وكالة تابعة للولايات المتحدة لتقديم المساعدة الفورية للقوات المسلحة اللبنانية وسحب ما يصل إلى 22 مليون دولار من المواد والخدمات الدفاعية من وزارة الدفاع لتقديم المساعدة الفورية للجيش اللبناني.

وتسلم الجيش اللبناني الثلاثاء 6 مروحيات عسكرية من الولايات المتحدة.

وجرت مراسم التسليم في قاعدة حامات الجوية شمالي لبنان بحضور قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون والسفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا.

خلافات المدنيين في السودان تُسقط الرهان على الشارع

الخرطوم – انعكست الخلافات العلنية بين القوى المدنية الرافضة للانقلاب العسكري في السودان على فاعلية المظاهرات التي دعت لها تنسيقيات لجان المقاومة ودعمتها قوى سياسية الأربعاء، حيث اقتصرت المسيرات على مناطق محددة مقارنة بالمليونيات السابقة، ما يعكس حالة فقدان الثقة في كافة المكونات السياسية التي فشلت في تحقيق أهداف الثورة على نظام الرئيس السابق عمر البشير.

وخرج الآلاف من المتظاهرين في مناطق متفرقة في الخرطوم ومدينة بحري وأم درمان، من دون أن يؤدي ذلك إلى تأثير واضح على معادلة الحل السياسي.

واستمر تمسّك المكون العسكري بقراراته، ويمضي في طريقه بلا التفات حقيقي لما يدور في الأحياء والميادين، ما يمهد لسقوط تلك الورقة من معادلة الحل السياسي.

وغاب التنسيق بين لجان المقاومة وتجمع المهنيين وعدد من الأحزاب المدنية بعد أن شهدت "الغرفة المشتركة" التي تدير الاحتجاجات خلافات أدت إلى إبعاد تجمع المهنيين من عضويتها وبرّر ذلك بمخالفته الأهداف المتفق عليها بين الأجسام المهنية ولجان المقاومة.

وخسرت لجان المقاومة رهانها على مشاركة قطاعات أكبر من المواطنين بعد أن وظفت اليوم الذي كان من المفترض أن يجري فيه تسليم السلطة للمدنيين الأربعاء (17 نوفمبر) في الدعوة للمظاهرات، وسط توقعات بأن تشهد الأيام المقبلة محاولات لتصحيح الوضع القائم عبر إطلاق مبادرات للتوافق بين القوى المدنية التي تواجه انحسارا في الأدوات التي تُمسكها في مواجهة القرارات التي اتخذها الجيش.

ووجه تجمع المهنيين انتقادات علنية للمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير قبيل انطلاق مظاهرات الأربعاء، واتهم القوى السياسية التي ترغب في التفاوض مع المكون العسكري بأنها تسعى للمحافظة على مواقعها في السلطة، ونفى مشاركته في اجتماعات جرت تحالف الحرية والتغيير ووسطاء تابعين للجيش أخيرا.

ويرى مراقبون أن فشل القوى السياسية في الوقوف على أرضية مشتركة في مواجهة الانقلاب جعل هناك قناعة شعبية بصعوبة تغيير الوضع القائم بفعل تعدد الأجندات وغياب الحد الأدنى من التنسيق بين القوى المختلفة، في حين أن القيادات العسكرية رسّخت حضورها على رأس السلطة وقطعت شوطا مهمًا في طريق سيرها نحو تطبيق رؤيتها التي هدفت لإبعاد المكون المدني من رأس السلطة.

وتجد تنسيقيات لجان المقاومة التي لعبت الدور الأكبر على مستوى حشد الشارع في مواجهة نظام الرئيس السابق عمر البشير صعوبة بالغة في إقناع المواطنين بالنزول مرة أخرى بعد الصراعات التي نشبت بين القوى السياسية العامين الماضيين.

واعترف القيادي البارز بالحزب الشيوعي صديق يوسف، بعدم وجود مركز واحد يستطيع إدارة حركة الشارع بالرغم من أن كافة المكونات الرافضة للانقلاب تصدر يوميا بيانات تؤكد موقفها الرافض لاختطاف السلطة، ما جعل هناك هتافات عديدة تنال من القوى السياسية التي شاركت في هياكل الحكم الفترة الانتقالية.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن القوى السياسية وقطاعات واسعة في الشارع ليس لديها من خيار سوى الاحتجاج السلمي، والذي يتراوح بين التظاهر والإضراب والعصيان المدني، وهناك توافق على ضرورة عدم تحويل السودان إلى ليبيا أو صومال جديد، ما يجعل هناك إصرار على الدعوة للتظاهر والاحتجاج بشكل يومي حتى نؤكد أننا ثابتون على موقفنا ولن نتراجع إنهاء الوضع القائم.

صديق يوسف

إدارة حركة الشارع السوداني ضد الانقلاب ليست موحدة

وكشف يوسف لـ"العرب" عن إطلاق الحزب الشيوعي مبادرة للمّ شمل القوى السياسية على أن تكون هناك دعوة للقاء واحد يجمع الأحزاب والتيارات على إنهاء الحكم الدكتاتوري، وقدم خطة عمل لكن ما يُصعب الأمر أن الأجهزة الأمنية التابعة للانقلاب تقطع وسائل الاتصال وقامت باعتقال عدد كبير من قيادات الأحزاب.

وشنّت الأجهزة الأمنية الأربعاء حملة اعتقالات جديدة شملت عددا من قيادات الصف الثاني والثالث في أحزاب تحالف الحرية والتغيير، وفرقت المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع وقطعت خدمة الهاتف المحمول، فضلا عن الإنترنت، وأغلقت أربعة جسور رئيسية تربط الخرطوم بمدينتي أم درمان وبحري قبل انطلاق مظاهرات مطالبة بعودة الحكم المدني.

واستطاعت السلطات السودانية من المنظور الأمني أن تربك تحركات القوى السياسية لمواجهة الانقلاب، ما أفقد الحراك زخمه في الشارع بعد أن قطعت الصلات بين القيادات ذات التأثير السياسي والشارع، وتدخلت بصورة خشنة عبر فض التجمعات بالغاز المسيل للدموع ما جعل هناك مخاوف من المواطنين للنزول إلى الشارع مع انتشار العناصر المسلحة على نطاق واسع.

وعلى المستوى السياسي أيضا تحرّك المكون العسكري بصورة أكثر فاعلية وأجاد استخدام الأدوات التي يمتلكها بعد أن تمكن من تشكيل مجلس سيادة جديد شاركت فيه الحركات المسلحة التي كانت مؤيدة للمكون المدني في السابق، واستمر في اللعب بورقة رئيس الوزراء المعزول عبدالله حمدوك ورفض خسارتها مبكرا لإدراكه بأنه يشكّل رقما مهمًا ولا يزال يلوّح بإمكانية ترؤسه للحكومة الجديدة.

شهادة ابنة خيرت الشاطر أمام النيابة المصرية تترجم انقسام الإخوان

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة – مضت عائشة خيرت الشاطر على نفس طريق الذي سلكه شيوخ السلفيين الذين نفوا صلتهم بالأفكار المتشددة التي روّجوا لها، فقد تبرأت ابنة القيادي البارز في جماعة الإخوان من الانضمام إلى التنظيم من دون أن يعبّر موقفها عن مراجعة يمكن أن تشكل خروجًا عن مبادئ الجماعة، وهو أمر وصفه متخصصون في شؤون الحركات الإسلامية بأنه مراوغة تتماشى مع حالة التفكك التي ضربت الجماعة.

وأنكرت عائشة الشاطر في أقوالها أمام النيابة العامة الأحد انضمامها إلى جماعة الإخوان، وحاولت تبرئة والدتها وأشقائها من الانضمام إليها، واعتبرت مشاركتهم في مظاهرات ميدان رابعة العدوية بالقاهرة وما تلاها كانت بسبب التعاطف مع المتوفين في أحداث الاتحادية (مقر الحكم في مصر)، والمطالبة بالإفراج عن محبوسين، وعلى رأسهم والدها خيرت الشاطر.

التقية السياسية لم تعد تنطلي على أحد

وتنتظر ابنة الشاطر إلى جانب 20 آخرين على رأسهم المرشح الرئاسي الأسبق عبدالمنعم أبوالفتوح وابنه أحمد والناشط محمد القصاص وقيادات في جماعة الإخوان، بعضها هارب، والمذيع بشبكة الجزيرة أحمد طه القاضي، جلسة جديدة من محاكمتهم في القضية التي تحمل رقم 440 لسنة 2018 بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية والتخطيط لإسقاط الدولة في الرابع والعشرين من نوفمبر الجاري.

ولعبت ابنة الشاطر دورا في تنظيم صفوف شباب الإخوان بعد الإطاحة بحكم الجماعة في الثالث من يوليو 2013 وتواجه اتهامات بالتنسيق بين قادة الجماعة في السجون وبين كوادر هاربة قبل إلقاء القبض عليها في نوفمبر 2018، وتعد أبرز العضوات داخل التنظيم بما لديها من شعبية في صفوف الشباب وأطلقوا عليها "مرشد الشباب" كدلالة على نشاطها التنظيمي.

وتعد مسألة الإنكار للانتماء إلى الجماعة المصنفة إرهابيًا في مصر وبعض الدول العربية أمرا متكررا بالنسبة إلى قادتها الذين يخشون تطبيق أحكام تصل إلى السجن خمسة عشر عامًا، وأن إقدام بعض القيادات إظهار قوتهم ومحاولة التأكيد على مشاركتهم بفاعلية في أنشطة الجماعة في وقت سابق جاء انطلاقاً من أنهم سوف ينتصرون في معركتهم مع الدولة المصرية قبل أن يتيقنوا لاحقا من عدم قدرتهم على العودة مجدداً.

وعبرت عائشة بشكل علني عن موقف والدها وبعض قطاعات الجماعة المحسوبة على التنظيم السري بشأن قيادة الرئيس الإخواني الراحل محمد مرسي، وقالت إنه لم ينجح في إدارة شؤون البلاد خلال فترة حكمه ووصفت أداءه السياسي بـ"الضعيف".

وأضافت أنه فشل في احتواء المواطنين وفهم متطلباتهم، وأرجعت الأمر إلى عدم اقتناع الناس به وأن خطاباته أخفقت في الوصول إلى عامة الشعب ولم تكن مناسبة، ورأت وفق ما قالته في التحقيقات الخاصة بالقضية أن مرسي كان يجب عليه الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة والتنازل عن الحكم.

وقال الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية عمرو عبدالمنعم إن ابنة الشاطر لم تقترب من مفاهيم المراجعات المطلوبة باعتبار أن والدها على رأس لائحة التنظيم السري للجماعة، وكلماتها جاءت معبرة عن موقف التنظيم الذي بدأ يرفض بعض ممارسات الرئيس الراحل التي أثرت سلبًا على أدائه.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن موقف مجموعة خيرت الشاطر الرافضة لأداء مرسي جاء نتيجة رغبتهم في السيطرة بشكل كامل على مؤسسة الرئاسة بعد أن نجحوا في وضع قيادات تابعة للتنظيم السري في مواقع رئاسية مهمة عمدت على تطويعه. واعترفت الشاطر أن قوات الشرطة المصرية وفرت ممرات آمنة للساعين للخروج من اعتصام رابعة العدوية في أثناء عملية فضه في الرابع عشر من أغسطس 2013، وأنها خرجت من الاعتصام عبر تلك الممرات.

عمرو عبدالمنعم

ابنة الشاطر لم تقترب من مفاهيم المراجعات المطلوبة

منير أديب

الجماعة تخلت عن أسلوب التحدي في مواجهة الدولة المصرية

ووجهت النيابة العامة للمتهمين في القضية التي تضم ابنة الشاطر، تهما مثل قيادة جماعة إرهابية الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحريات والانضمام إلى الجماعة الإرهابية مع علمهم بأهدافها ووسائلها في تحقيق تلك الأغراض وتمويلها بالأموال واستخدام مواقع إلكترونية بغرض الترويج لأفكار داعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية.

وأوضح الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية منير أديب لـ"العرب" أن الجماعة تخلت عن أسلوب التحدي الذي تبنته خلال السنوات الماضية في مواجهة الدولة المصرية، وفي ذلك الحين كانت هناك رغبة في إرسال إشارات سياسية للمؤيدين والأتباع في الخارج بقوة الجماعة وصمودها في وجه الضربات التي تلقتها، غير أن الوضع اختلف الآن وبدا أن هناك رغبة في استخدام أساليب مراوغة وجس النبض.

وأشار إلى أن مشهد عائشة الشاطر أمام النيابة ينذر بإمكانية تبرؤ مرشد الجماعة من الانتماء إلى التنظيم مستقبلاً، وهو أمر غير مستغرب بالنسبة إلى جماعة اعتادت استخدام التقية السياسية، وتعطي الحق لنفسها للأقدام على هذه الممارسات للهروب من العقاب، لأن الجماعة تعاني حالة من التفكك التي تجعل هناك عدم قدرة على اتخاذ مواقف موحدة في الوقت الحالي.